الشروط المرجعية (TOR)
لاستقبال بحوث حول "الأجور في القطاع العام والخاص والمختلط في العراق"

المقدمة

يتطلع مركز المعلومة للبحث والتطوير وبالشراكة مع مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية، لاستقبال مقترحات لبحوث حول موضوعات مرتبطة بنظام الأجور في العراق، وفي قطاعات العمل المختلفة. لم يشهد نظام الحد الأدنى للأجور في العراق أي تعديل منذ عام 2017، على الرغم من التحولات الاقتصادية الكبرى التي طرأت على البلاد وسوق العمل. فالحد الأدنى الحالي البالغ 350,000 دينار عراقي شهريًا لم يُحدث ليأخذ في الاعتبار تداعيات تخفيض قيمة العملة في عام 2020، أو معدلات التضخم المرتفعة، أو الزيادة المستمرة في تكاليف المعيشة، وهي جميعها عوامل أدت إلى تآكل كبير في القيمة الحقيقية للأجور.

في الوقت الراهن، تنطبق أحكام الحد الأدنى للأجور بشكل رئيسي على العاملين في القطاع العام، في حين يُستثنى عدد كبير من العاملين في القطاعين الخاص والمختلط من هذه الحماية. ونتيجة لغياب نظام شامل وقابل للتنفيذ، فإن حتى تعديل قيمة الحد الأدنى لن يكون كافيًا لحماية شرائح واسعة من القوى العاملة، لا سيما في القطاعات غير الرسمية، والتي تبقى خارج نطاق التنظيم والرقابة.

ويبرز في هذا السياق احتياج ملحّ إلى إنشاء إطار وطني شامل للحد الأدنى للأجور يشمل جميع القطاعات، ويستند إلى آلية دورية للمراجعة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والمعيشية المتغيرة. فغياب التغطية الشاملة والرقابة المؤسسية يجعل الحماية القانونية ضعيفة، ويترك العديد من العمال، خصوصًا في القطاعات غير المنظمة، عرضة للاستغلال والحرمان من حقوقهم الأساسية. كما أن السياسات الحالية لم تواكب التطورات الحاصلة في سوق العمل، ما يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية متدرجة وفعّالة.

الهدف العام

تهدف هذه الدراسة إلى صياغة توصيات سياساتية قائمة على الأدلة لإرساء إطار وطني شامل، مستدام، ومنتظم التحديث للحد الأدنى للأجور في العراق، يغطي جميع قطاعات العمل. وتسعى إلى أن تكون منطلقًا لحوار وطني جاد بين مختلف الأطراف المعنية، بالاستفادة من المعايير الدولية والنماذج المقارنة، من أجل دعم إصلاحات تعزز العدالة الاجتماعية، وفرص العمل اللائق، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المنهجية

ستعتمد الدراسة في المقام الأول على البحث المكتبي والتحليل القانوني والسياساتية، وتتضمن الخطوات التالية:

- تحليل تاريخي للتشريعات والسياسات المرتبطة بالحد الأدنى للأجور في العراق، بهدف تحديد الثغرات ومسببات تعثّر الإصلاح.
- مراجعة الإطار القانوني في ضوء اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 131 والدستور العراقي، لاستخلاص المبادئ الأساسية للأجر العادل، والتغطية الشاملة، وآليات المراجعة الدورية.
- تحليل مقارن للنماذج الدولية للحد الأدنى للأجور (الوطنية، القطاعية، الإقليمية، أو حسب الفئة العمرية) واختيار الأنسب للسياق العراقي.
- مشاورات مع أصحاب المصلحة (عن بُعد أو بالحضور)، بما في ذلك خبراء العمل، ممثلو النقابات العمالية، أرباب العمل، ومسؤولون حكوميون، لمناقشة أوجه القصور ومقترحات الإصلاح.

- صياغة توصيات سياساتية عملية وممرحلة، تأخذ في الحسبان السياق الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي في العراق، وتشمل آليات التنفيذ، استراتيجيات الإنفاذ، وآليات المراجعة والتقييم بمشاركة الأطراف ذات العلاقة.
- تنظيم اجتماعين بعد إعداد المسودة الأولية للدراسة: الأولى مع الجهات الحكومية لمناقشة الجوانب القانونية والسياساتية، والثانية مع النقابات ومنظمات العمال لاستكشاف فرص التعاون في دفع عملية الإصلاح.

المعايير الفنية للبحوث

عدد الكلمات، يجب أن يتراوح حجم البحث بين ١٥٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ كلمة، مع ملخص تنفيذي لا يتجاوز ١٠٠٠ كلمة.

مدة البحث، يمنح الباحثون مدة ٦ إلى ٨ أسابيع من تاريخ قبول المقترح البحثي لإنجاز الدراسة.

التنسيق والمواصفات الفنية

- أن يكون البحث مكتوبًا بلغة عربية واضحة ورصينة.
- استخدام خط (Arial) بحجم ١٢ في النصوص، وحجم ١٤ للعناوين.
- الهوامش بمسافة ٢،٥ سم من جميع الجهات.
- استخدام نظام APAلتوثيق المراجع.

متطلبات التقديم

على الباحثين تقديم:

1. ملخص بحثي ٣٠٠ الى ٥٠٠ كلمة يوضح الفرضيات الرئيسية، الأهداف، والمنهجية.
2. السيرة الذاتية للباحث/الفريق البحثي مع خبرات سابقة في المجال موضوع البحث.
3. جدول زمني مقترح لإنجاز البحث.

يرجى ارسال الملخص والسيرة الذاتية الى العنوان البريدي التالي:

info@infoiq.org

يرجى كتابة عنوان الرسالة (مقترح بحث عن نظام الأجور في العراق). نستقبل العروض لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس ١٠ تموز ٢٠٢٥.

معايير التقييم

ستتم مراجعة البحوث بناءً على:

- مدى ارتباطها بموضوع نظام الأجور في العراق.
- دقة التحليل وعمق البحث.
- جودة المصادر المستخدمة.
- التوصيات المقترحة ومدى واقعيتها.

الأجور الخاصة بالبحث

المبلغ المخصص للباحث ٣٢٤٠ دولار امريكي (ثلاثة الاف ومائتان واربعون دولار امريكي فقط لا غير). تدفع على دفعتين ٥٠ بالمئة مع توقيع العقد وتسليم خطة البحث، و٥٠ بالمئة بعد الانتهاء من البحث وتسليم النسخة النهائية للبحث وتضمينها أي تعديلات او إضافات مقترحة من المركز.

تنويه:

- ولن يتحمل أي تكاليف خاص بالنقل، او الإقامة، او الطعام، او القرطاسية، او أي من المتطلبات الشخصية الأخرى.
- لاي استفسارات، بالإمكان التواصل معنا عبر الرقم التالي:
٠٧٧٣٤٨٤٣١٤٥ الزميل بيدر علاء.

انتهى